

كلمة جمهورية العراق خلال الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح  
2019/7/31

شكراً سيد الرئيس،

في البداية أود ان أتقدم بالشكر الى السيد لاسينا زيرو المدير التنفيذي لمنظمة حظر التجارب النووية لحضوره المؤتمر وإغناء المناقشات الجارية.

السيد الرئيس،

يُعد نزع السلاح النووي أحد أهم الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لإرتباطه المباشر بتحقيق الأمن والسلم الدوليين إذ أن الضمان الوحيد لعدم إستخدام أو التهديد بإستخدام الأسلحة النووية هو الإزالة التامة لهذه الأسلحة.

السيد الرئيس،

نود التأكيد على أهمية إبقاء نزع السلاح النووي على رأس أولويات مؤتمر نزع السلاح، بإعتباره التزاماً قانونياً تقع مسؤولية تنفيذه على جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية وفقاً للمادة السادسة منها، إذ ان الإشارة إلى أن الإبقاء على الترسانات النووية لإسباب تتعلق بالبيئة الأمنية الدولية يتعارض بشكل واضح مع روح وأحكام مُعاهدة عدم الإنتشار النووي وعلى العكس من ذلك يتسبب في الدخول بسباقات تسلح دولية وإقليمية يتجاوز أثرها الفائدة المرجوة من الإبقاء على الأسلحة النووية.

السيد الرئيس،

كما نود الإشارة الى ضرورة الإلتزام بالرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في 8 تموز 1996، الذي يؤكد على إن إستعمال الأسلحة النووية أو التهديد بإستعمالها هو مخالف لإحكام القانون الدولي الخاص بالنزاعات المسلحة.

السيد الرئيس،

نود التأكيد على أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ، من خلال إنضمام الأطراف الثمان في الملحق الثاني من المعاهدة إليها، كونها تُشكل أحد الركائز الأساسية لتعزيز جهود نزع السلاح

النووي ومنع إنتشار الأسلحة النووية، إذ تضع المعاهدة حدّاً لإستحداث أنواع جديدة ومتطوّرة من الأسلحة النووية، كما ان الظروف الأمنية التي تمر بها البيئة الدولية تُبيّن الضرورة الملحة لبدء نفاذ هذه المعاهدة والتي ستعطيها قوّة قانونية ملزمة إضافة الى مسؤوليتها السياسية وأخلاقية.

**السيد الرئيس،**

إن إنشاء المناطق الخالية من الاسلحة النووية يعتبر السبيل الأفضل لتحقيق نزع السلاح النووي، إذ إن إنشاء المناطق الخالية يساهم في تحقيق الأمن الاقليمي والدولي على حد سواء، لذا يدعم العراق المناطق الخالية الموجودة حالياً ويطالب بتنفيذ الالتزامات المتصلة بانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط وفقاً للإلتزامات والمُخرجات التي اقرتها قرارات مؤتمرات المراجعة الخاصة بمعاهدة عدم الانتشار عام 1995 وعام 2010، التي ما تزال سارية المفعول.

كما نود أن نوّكد أن مقرر الشرق الأوسط الذي أعتد في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والسبعون، يستند بصورة أساسية إلى المبادئ الشاملة في إنشاء المناطق الخالية وتوافق الآراء، دون تمييز لأية طرفٍ في المنطقة، وإن المُضي قُدماً لعقد المؤتمر في العام 2019، يُشكّل خطوة مُهمة تُهدفُ إلى تجنّب الأثر السلبي لهذه القضية على مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الإنتشار في العام 2020.

**شكراً لكم..**